

«الأنباء» تنشر آخر ما استقرت عليه إدارة الدين لإصدار السندات الخارجية

الكويت ترجئ الاقتراض الدولي إلى الربع الثاني

السندات العالمية المرجح إصدارها ستكون بين 5 و10 سنوات، وهو أمر يحده مدير الإصدار بعد عملية الطرح الأولى، حتى تتضح الرؤية له بخصوص ذلك الأمر.

الصادق الحكومية

وتقول المصادر انه يمكن مشاركة الصناديق الحكومية في الإصدار فلا يوجد ما يمنعه عن المشاركة خصوصاً الصناديق الخاصة بمؤسسة البترول الكويتية والتأمينات الاجتماعية، إلا ان الحكومة ترى من الأنسب مشاركة المؤسسات والبنوك العالمية في الإصدار، لكي لا تقتصر الحكومة من نفسها، وسيكون الأفضل جلب الأموال الأجنبية في عملية الإصدار بدل استغلال الأموال المحلية.

تفسير أفضل

وترى المصادر ان الكويت ستحصل على أفضل أسعار لإصداراتها، نظراً للمزايا النسبية الكبيرة التي تتمتع بها في سوق الدين مقارنة بدول الخليج أو العديد من دول العالم الأخرى.

اتعاب مديري الإصدار

وتقول المصادر إن تعاب الإصدار لا يمكن الحديث عنها نظراً لحساسيتها، إلا أنه تحدد حسب الجهة المصدرة وعملة الإصدار والجهد المبذول في عملية التسويق. وتوضح أن تعاب الإصدارات الحكومية تكون أرخص من الإصدارات الخاصة بالقطاع الخاص، على اعتبار أن وضع الدولة المالي هو الذي يحدد الجهد المبذول في التسويق.



ترجيحات بطرح الإصدار السيادي الدولي في ابريل أو مايو 2017

يصل إلى نحو 100 مليار برميل.
- قوة العملة مقابل العملات الرئيسية، وفي مقدمتها الدولار ما يعكس مائة سعر الصرف وقوة الاقتصاد المحلي.

أجل السندات

وترى المصادر ان آجال

المقدر بـ33,9 مليار دينار.
- تزايد توقعات ارتفاع أسعار النفط خلال العام الحالي إلى 45 - 55 دولاراً، ما يخفف الضغط عن الموازنة والعجز المالي.
- احتياطات الكويت التي تقدر بـ592 مليار دولار إضافة إلى الاحتياطي النفطي الذي

مع ضمان زيادة حجم الطلب على إصداراتها الدوائية وهي: - التصنيفات الجيدة من كبرى وكالات التصنيف العالمية الثلاث، حيث ما زالت تحتل بتصنيف AA مستقر. - تتمتع بمستويات دين منخفضة، وتبلغ نحو 4,7٪ من إجمالي الناتج المحلي الاسمي

مرة واحدة حسب وضع السوق خلال فترة الطرح. وتشير المصادر إلى أنه رغم تزايد احتمالات إقدام الفيدرالي الأميركي على زيادة الفائدة على الدولار مرة أو مرتين خلال العام الحالي، إلا أن الكويت تمتلك العديد من المزايا التي تؤهلها للطرح في أي وقت

سواء أوروبياً وأميركياً، أو حتى آسيوياً.
شرائح الإصدار
وبسؤال المصادر عن كيفية تقسيم مراحل الإصدار العالمي، قالت ان الحكومة تحاول أن يكون الإصدار الأول الأكبر وربما تطرح الـ10 مليارات دولار على

مشاركة 3 إلى 4

بنوك عالمية في

الإصدار.. والاختيار

بحسب «القوة

الجغرافية» للبنوك

الإصدار الأول

سيكون الأكبر

وترجيحات بطرح

10 مليارات دولار

مرة واحدة

قوة الكويت المالية

وتصنيفاتها تضمن

زيادة حجم الطلب

على إصداراتها

فترة الإصدار ستمتد

إلى 10 سنوات مع

تكاليف محمولة

محمود فاروق

في الوقت الذي تستعد فيه الحكومة لإصدار سندات دولية بنحو 3 مليارات دينار (10 مليارات دولار) في الأسواق العالمية لسد عجز موازنة 2016/2017، قالت مصادر مسؤولة عن سياسة الدين لـ«الأنباء» إن الكويت أرجأت الاقتراض الدولي إلى الربع الثاني من العام الحالي، بعد أن كان حد لها أن تصدر مطلع العام.

وكان وزير المالية أنس الصالح قال في يوليو الماضي ان الحكومة تعتزم بيع ما يصل إلى 10 مليارات دولار من السندات المقومة بالدولار التقليدية والإسلامية في الأسواق العالمية للمساعدة في سد العجز في الموازنة للسنة المالية الحالية، التي تنتهي في 31 مارس.

وأضافت المصادر انه في الوقت الذي دعت فيه الحكومة ممثلة في وزارة المالية وثلاث شركات محلية للمشاركة في إدارة الإصدار السيادي هي شركة كامكو للاستثمار الكويتية وشركة الوطني للاستثمار شركة المركز المالي، إلا انه لم تستقر حتى الآن على مديري الإصدار العالميين. وتبحث الجهات الحكومية إمكانية

طرح الإصدار في ابريل أو ربما مايو 2017 وهي الفترة الزمنية المحتملة للإصدار. وتوقعت المصادر مشاركة من 3-4 بنوك عالمية في الإصدار السيادي، حيث سيتم اختيار البنوك الدولية بحسب «القوة الجغرافية» للبنوك، بغرض الاستفادة من قوة البنوك في امكانتها

2,5 مليار دينار إجمالي مبيعات 4608 عقارات

35,5٪ تراجع المبيعات العقارية في 2016

سيعتمد على المناخ السياسي للبلاد، ورغم ذلك فإن تكريم الصالح جاء لتقديره ذلك المسار الإصلاحى الذي يمثل مع بعيدة المدى للتعامل مع التحديات الكبيرة التي تواجه الدول المصدرة للنفط حول العالم».

ستتعرض على المدى الطويل لتحديات مالية أشد إذا ما استمر اعتمادها الرئيسي على العائدات النفطية. وأشارت المجلة إلى ان الوزير الصالح قد أعد لمواجهة تلك التحديات برنامجاً طموحاً للإصلاحات بالتعاون مع باقي الجهات الحكومية والذي يدل على الرغبة الجدية للحكومة في استعادة التوازن المالي وتنويع الاقتصاد.

ووصفت برنامج الإصلاح الكويتي بأنه الأفضل خليجياً «إلا أن تنفيذ بنوده كاملة

كونا: أعلنت مجلة «ذي بانكر» العالمية التابعة لجريدة فايننشال تايمز الاقتصادية أمس منحها أنس الصالح لقب «وزير مالية عام 2017» على مستوى الشرق الأوسط. وقالت المجلة إن هذا اللقب تمنحه في كل عام لتكريم المسؤولين الذين قدموا مساهمات متميزة نحو تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي لبلدانهم وقت الأزمات المالية. وأكدت ان الكويت تعد الأنجح بين نظيراتها دول الخليج في تحييد آثار انخفاض أسعار النفط، إذ من المتوقع أن تحقق البلاد نمواً بنسبة 2,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عام 2016 نظراً لوضعها المالي المتين في الداخل والخارج.

وأوضحت ان هذا النمو سيتحقق نتيجة الإجراءات الحكومية لتحسين بيئة الاستثمار والالتزام بالصراف السخي على المشاريع الرأسمالية، محذرة في الوقت نفسه من أن الكويت

العقاري في الكويت خلال العام الحالي ما لم تتغير الظروف للأفضل. وكما هي العادة، فقد تسيد قطاع السكن الخاص حركة التداولات خلال 2016 من خلال تداولات 2994 عقارا خاصة بقيمة إجمالية 992,1 مليون دينار، تلاه العقار الاستثماري بـ1511 صفقة بقيمة إجمالية 866,9 مليون دينار، ثم العقار التجاري بواقع 99 عقارا بلغت قيمتها الإجمالية 304,8 ملايين دينار.

الكبير التي سادت السوق العقاري خلال السنتين الأخيرتين اللتين شهدتا تراجعاً مستمراً في حجم وقيمة المبيعات العقارية. وتوقع المراقبون ان تستمر حركة التداولات العقارية على نفس مستوياتها الحالية خلال 2017، أو أن تشهد انخفاضاً طفيفاً في حال استمرت الظروف الحالية نفسها على وضعها، إذ من المتوقع ان تستمر حركة الترقب هي المسيطرة على المشهد

فقد سجلت مبيعات العقار خلال 2016 تداول 4608 عقارات مقارنة بـ5955 صفقة في 2015 بتراجع 1347 صفقة وبنسبة 22,9٪، وبقية إجمالية بلغت نحو 2,53 مليار دينار، مقارنة بـ 3,43 مليارات دينار في 2015 متراجعا بواقع 900 مليون دينار وبنسبة 35,5٪، ما يعتبر انخفاضاً جديداً في حركة المبيعات العقارية، وأرجعه المراقبون إلى حالة الترقب والهدوء

تداول 2994 عقاراً

خاصاً بـ 992

مليون دينار

تداول 1511 عقاراً

استثمارياً

بـ 867 مليون

دينار

طارق عرابي

ألقت الأوضاع السياسية والاقتصادية التي أحاطت بالكويت ودول المنطقة والعالم بظلالها على حركة المبيعات العقارية (عقود ووكالات) في الكويت خلال العام 2016 والتي سجلت تراجعاً ملحوظاً مع نهاية العام سواء على صعيد مبيعات العقارات التي تم تداولها خلال العام الماضي أو حتى على صعيد القيمة الإجمالية لهذه المبيعات.

الخالد: لعب دوراً مهماً منذ انضمامه إلى البورصة

السقاف رئيساً لمجلس إدارة بورصة الكويت



أنس الصالح

لحماية المستهلكين بناء على توصيات «سلامة الأغذية»

«التجارة»: منع استيراد الطيور والأسماك

من 4 دول

ويحظر قراران وزاريان استيراد لحوم الطيور (الحية والمصنعة والمبردة والطلازجة)

بكل أنواعها ومشتقاتها وبيض المائدة من أميركا وإيطاليا. أما القرار الثالث فيحظر استيراد الروبيان (الطازج والمبرد والمجمد) ومنتجاته من الهند. كما يحظر القرار الوزاري الرابع استيراد اسماك القرموط الحية من زيمبابوي.

عاطف رمضان

علمت «الأنباء» أن وزارة التجارة والصناعة أصدرت حزمة قرارات وزارية تقضي بحظر استيراد لحوم الطيور والأسماك من 4 دول، وذلك بناء على توصيات لجنة سلامة الأغذية ولحماية صحة المستهلكين.

الهندسي والتطوير العقاري والاستثمار. هذا، وتقلد السقاف مناصب قيادية عدة في مسيرته المهنية بما فيها منصب رئيس تنفيذي لشركات استثمارية وعقارية. والسقاف حاصل على شهادة هندسة صناعية من جامعة جنوب كاليفورنيا لوس أنجيليس (USC) والقيادة الإدارية (Leadership) والأسس الإدارية المتطورة (Management Concepts) الخاصة في ماجستير إدارة الأعمال EMBA من كلية IMD في لوزان سويسرا.

الشركات والاستثمارات، وكان يترأس لجنة المكافآت والترشيحات وعضوية اللجنة التنفيذية المنبثقة من مجلس إدارة شركة بورصة الكويت. وللسقاف خبرة واسعة في التطوير العقاري وتأسيس المحافظ وتطوير المنتجات للسوق المالي، بالإضافة إلى خبرته القيادية في مجال إدارة التغيير المؤسسي وتطبيقات الحوكمة وإدارة المخاطر. وشغل السقاف أيضاً العديد من عضوية مجالس الإدارات في مجالات إدارة المشاريع والتصميم

الغالبية وعلى تصويتهم الذي أتى بالتركية، معرباً عن اعتزازه بالجهود المبذولة في فريق الشركة وبدعم من هيئة أسواق المال. وأكد استمرار بورصة الكويت في تطبيق استراتيجيتها لتنمية السوق والعمل على أهدافها لبناء سوق مالي إقليمي رائد ومنافس يعمل وفقاً لأفضل الممارسات العالمية ويخدم اقتصاد الكويت بشكل عام. والجدير بالذكر أن لدى السقاف خبرة تزيد على 25 عاماً في مجالات استراتيجيات تطوير



محمد السقاف

أعلنت بورصة الكويت عن تعيين محمد السقاف بالتركية لمنصب رئيس مجلس إدارة بورصة الكويت خلفاً لمصام المزروعى الذي شغل منصب الرئاسة من أبريل 2016 حتى استقالته بعد قرار تعيينه للمنتصب الوزاري.

وأعرب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة بورصة الكويت خالد الخالد عن ترحيبه بتعيين السقاف رئيساً لبورصة الكويت، مؤكداً أهمية الدور الذي لعبه منذ انضمامه إلى الشركة. بدوره، شكر السقاف مجلس الإدارة على تقنهم

شركة البورصة تطلق موقعها التجريبي الجديد على الإنترنت

وبورصة الكويت بالعمل كالعادة إلى أن يحين موعد استبداله بالموقع الجديد. وسوف يتيح إطلاق الإصدار التجريبي، الذي يعمل إلى جانب الموقع الحالي لبورصة الكويت، جمع الملاحظات القيمة واستقبال تعليقات المتداولين وآرائهم عن الموقع، بهدف تحسين الموقع ليبي احتياجات وتطلعات المتعاملين مع البورصة قبل إطلاقه رسمياً في وقت لاحق من هذا العام.

ويتميز الموقع الجديد بسهولة وسرعة الوصول إلى المعلومات والخدمات المتوفرة، ما يمكن زوار الموقع من إيجاد معلومات السوق بإيسر السبل. ومن أبرز الأقسام الرئيسية للموقع الجديد: قسم يقدم تفاصيل عن القوانين واللوائح المطبقة في بورصة الكويت ونظام التداول، ليؤكد التزام الشركة الدائم بالشفافية والنظم المفتوحة. ومن المقرر أن يستمر الإصدار الحالي من موقع

أعلنت شركة بورصة الكويت عن إطلاق موقعها التجريبي الإلكتروني الجديد (http://beta.boursakuwait.com.kw) بدءاً من 2 يناير الجاري، ليتزامن ذلك مع اليوم الأول للتداول في العام الجديد. ويتوافر الموقع الجديد باللغتين العربية والإنجليزية، حيث يقدم للمتداولين معلومات أوسع بكثير مقارنة بالموقع السابق، ويشمل تقديم مجموعة من الرسوم



بورصة الكويت
BOURSA KUWAIT

البيانية الجديدة والبيانات «الفورية» وآخر الأخبار المتعلقة ببورصة الكويت.

مجلس الأعمال الكويتي بدبي

يطلق منصته الإلكترونية

وأهدافه وخدماته وأنشطته بالإضافة إلى كونها مصدراً لأهم الأخبار والمستجدات التي تهتم مجتمع الأعمال الكويتي».

وأوضح المجلس ان الموقع الإلكتروني يتيح تقديم طلبات الاشتراك في عضويته لمختلف الشركات ورواد الأعمال والمهنيين الكويتيين المقيمين في الإمارات أو ممن تربطهم علاقة تجارية أو مهنية بسوق دبي والإمارات الشمالية وفقاً لعدد من فئات العضوية والمزايا المنوطة.

كونا: أطلق مجلس الأعمال الكويتي في دبي والإمارات الشمالية أسس منصته الإلكترونية الرسمية التي تتضمن كل الخدمات التي يقدمها. وقال المجلس في بيان صحافي ان «المنصة الإلكترونية ستتيح الفرصة لاستقبال عضويات رجال الأعمال والشركات الكويتية المرتبطة بأعمال تجارية ومهنية في دبي والإمارات الشمالية». وأضاف ان «المنصة التي تم إطلاقها باللغتين العربية والإنجليزية تهدف إلى التعريف بالمجلس